قضيـــــــة ورأي
الحزمة المقترحة لأهداف التنمية المستدامة 2015-2030
" المستقبل الذي نريد "

أ.م. د. وفاء جعفر المهداوي*

بدأت جهود العالم تتكاتف منذ عام 2012 أممياً وإقليمياً ووطنياً من أجل دفع الزخم الذي ولدته الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة 2000– 2015 والمضي قدماً نحو تحقيق طموحات تنموية لمرحلة ما بعد 2015 لإرساء وتحقيق الرخاء ، الحرية ، الكرامة ، العدالة والسلام في عالمنا.

لقد بذلت جهوداً دولية في مجال تأطير الأهداف التنموية ما بعد 2015 والتي أطلق عليها بأهداف التنمية المستدامة " كان بدايتها مع مؤتمر قمة الأهداف الانمائية للألفية في أيلول 2010 ومن خلاله أطلقت المشاورات المفتوحة والشاملة ودعيت كافة منظمات المجتمع المدني للانخراط في العملية التنموية لتحقيق أهداف ما بعد 2015 ، في حين تنشط الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث العلمي وكذلك مؤسسات الفكر والرأي في زيادة التوعية بالأهداف الإنمائية .

انشأ الأمين العام للأمم المتحدة السيد بأن كي مون فرقة عمل لمنظومة الأمم المتحدة لتنسيق جدول الأعمال التحضيري لما بعد 2015 ، وفي تموز 2012 أعلن الامين العام اسماء 27 شخصية يشكلون الفريق الرفيع المستوى لتقديم المشورة بشأن تنفيذ اطار التنمية العالمية بعد عام 2015 حيث يترأس كل من الرئيس الأندونيسي " سوسبيلو بانبانغ " والرئيس الليبري " جونسون سيرليف " الفريق ، كما يشغل رئيس وزراء الكاميرون ورئيس وزراء المملكة المتحدة منصبي نائبي الرئيس ، ويتألف باقي أعضاء الفريق من أفراد المجتمع المدني والقطاع الخاص وقادة الحكومات المختلفة . إن هذا الفريق هو ثمرة الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 والمعنونة " المستقبل الذي نريد " ومنها وجهت الدعوة لتشكيل فريق عمل حكومي دولي معني بوضع مقترحات لبناء إطار تنموي لأهداف التنمية المستدامة وآليات تنفيذها للنظر فيها قبل انعقاد الدورة " 68" للجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول 2015 .

كما دعمت الأمم المتحدة جهود عقد مناقشات ومحادثات عالمية وإقليمية ووطنية تجاوزت (90) محادثة عالمية باتجاه دعم بناء الإطار التنموي لما بعد 2015 فضلا عن دعم استقصاء عالمي

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

my world survy شارك فيه أكثر من 1.4 مليون شخص في التصويت على المستقبل الذي نصبو اليه من خلال منصة الكترونية تتيح لكافة المواطنين المشاركة .

كافة المناقشات الدولية التي تمت تحت مظلة الأمم المتحدة طرحت ركيزتين أساسيتين سيستند إليها إطار البرنامج التنموي لأهداف ما بعد 2015 هما :

- التحرر من الخوف .
- التحرر من العوز .

هاتان الركيزتان تعني ان قواعد الاطار التنموي تتصل اتصالاً مباشراً بحقوق الانسان باعتبارها عنصراً غير قابل للتفاوض والتي شددت عليها كافة الدول في اجتماع ريو +20 عام 2012 وستكون العمود الفقري لإطار البرنامج التنموي ما بعد 2015 مما يؤهلها أن تحمل صفة العالمية لتكون الأهداف المختارة أهدافاً عالمية بعد أن كانت الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة خاصة بالدول النامية فقط.

وعليه تسعى أهداف التنمية المستدامة المقترحة إلى تحقيق الآتي :

- الحد من التمييز والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية .
- تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال الإرتقاء بمبدأ المشاركة من قبل الجميع .
- جعل الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون أموراً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بإعتبارها محركات للتنمية والتغيير .
- تضمن النمو المولد لفرص العمل اللائق .
- تأطير المنافع الاجتماعية من منظور حقوق الانسان .
- تجسد الاخلاقيات البيئية وتضمن الانسجام مع الطبيعة بما يحقق " أمن الارض " والاقتصاد الأخضر .
- الوصول إلى صفر من الفقراء على وجه الأرض عام 2030.
- القبول بقدر مناسب من المسؤولية من قبل الجميع .
- ضمان استدامة المدن ينتظم معدلات نمو السكان وتحقيق التنمية الريفية.
- تسخير الابتكار والتكنولوجيا من أجل أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة .
- تدعيم فعالية المعونات والمساعدات الانمائية المقدمة من خلال التعاون الإنمائي العالمي.

ولأجل ان يتحقق ذلك ويتم تلبية تطلعات 8 مليار نسمة على وجه الارض في عام 2030 لابد من عقد اجتماعي بين حكومات الدول ومواطنيها فضلاً عن دعم التناسق والتناغم بين أبعاد

التنمية الثلاثة وصولا إلى التنمية الشاملة ، وكذلك لضمان تسريع وتيرة تنفيذ الأهداف لابد من نظام مراقبة ومتابعة وقياس أثر يؤشر درجة جودة الهدف ونوعيته بدلالة النتائج .

لم تبتعد الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص عن هذه المناقشات لا بل سعت جامعة الدول العربية إلى إيصال أصوات العرب إلى منابر الأمم المتحدة بعد أن كان غائباً عند تحديد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة لذلك كانت المشاركة فرصة للاقتصاد العربي ، وقد تم ترجمة الموقف العربي من أجندة التنمية ما بعد 2015 بإصدار جامعة الدول العربية في عام 2013 تقريرها الخاص بالأهداف الانمائية للألفية ... مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015 ، والذي أعلن من خلاله على الموجبات الأربعة الضرورية من أجل وضع إطار تنموي ما بعد 2015 تشمل الآتي :

- إصلاح العقد الاجتماعي .
- إصلاح قواعد الحكم كإجراء أساس للتنمية المستدامة وأحد المقاييس " للانجاز التنموي وتحقيق المساواة.
- بناء أنظمة تحترم حقوق الانسان وتعزز أسس الحكم الديمقراطي وتضمن الحريات .
- محاربة الفساد وتقوية الانظمة القضائية وتحريرها .

والعراق من الدول العربية التي استجابت لدعوة الأمم المتحدة للتهيؤ مبكراً والمشاركة بإعداد خطة التنمية ما بعد 2015 بتبني أسلوب المناقشات في القضايا التنموية ذات الأولوية والتي يجب أن يركز عليها المجتمع الدولي ، ولتحقيق هذه الغاية قامت الأمم المتحدة في العراق وبالتعاون مع وزارة التخطيط بتنظيم سلسلة من الحوارات في جميع أنحاء العراق من خلال ورش عمل عقدت في البصرة ، بغداد ، أربيل لمناقشة ما ينبغي أن يبدو عليه إطار عمل التنمية المستقبلية . ومن بين أقوى الرسائل التي توصلت إليها هذه الورش هي " الحاجة إلى المساءلة والشفافية " باعتبارها الأساس التي يجب ان يبنى عليها الإطار التنموي لما بعد عام 2015.

محصلة المناقشات الدولية والإقليمية والوطنية على مدى أكثر من سنتين أفرزت إصدار وثيقة ختامية من قبل الفريق العامل المفتوح والمعنى بأهداف التنمية المستدامة والذي راعى أن تكون الأهداف المختارة متسقة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015 وأن تكون مدمجة فيها ولقد تضمنت تلك الوثيقة (17) هدفاً مقترحاً و (169) غاية وسيتم بلورة مؤشرات تركز على

النتائج القابلة للقياس علماً أن الأهداف المقترحة تتسم بطابع عالمي وقابلة للتطبيق على الجميع وتأخذ في الحسبان مستويات التنمية الوطنية وتحترم السياسات والأوليات الوطنية وهي تستند إلى الأساس الذي أرسته الأهداف الإنمائية للألفية وتسعى إلى إنجاز الأعمال غير المنتهية من الأهداف الانمائية ومجابهة التحديات الجديدة وهي تشكل مجموعة متكافلة لا تنفصم من الأولويات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة وتحدد الغايات بوصفها غايات عالمية تطلعية بحيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية مسترشدة بالمستوى العالمي للطموح .

أهداف التنمية المستدامة المقترحة وغاياتها ما بعد 2015 تتمثل بالآتي .

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030 ، وهو يقاس حالياً بعدد الاشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم .
- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الاعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.
- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها ، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.
- ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولاسيما الفقراء والضعفاء منهم ، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية ، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية ، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى ، وبالميراث ، وبالحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملاءمة ، والخدمات المالية ، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر ، بحلول عام 2030.
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

1-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة ، بما في ذلك عن طريق التعاون الانمائي المعزز ، من أجل تزويد البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نمواً ، بما يكفيها

من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع ابعاده .

1–ب وضع اطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، استناداً إلى استراتيجيات انمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني ، من اجل تسريع وتيرة الاستثمار في الاجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر .

الهدف 2– القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة .

2–1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ، ولا سميا الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع ، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030.

2–2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية ، بحلول عام 2030 ، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الاطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

2–3 مضاعفة الانتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الاغذية ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الاسريين والرعاة والصيادين ، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الانتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية ، بحلول عام 2030.

2–4 ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة ، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الانتاجية والمحاصيل ، وتساعد على الحفاظ على النظم الايكولوجية ، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث ، وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة ، بحلول عام 2030.

2–5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية ، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار ادارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، وضمان الوصول إليها وتقاسم

المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً ، بحلول عام 2020

2-أ – زيادة الاستثمار ، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز ، في البنى التحتية الريفية ، وفي البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي ، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من اجل تعزيز القدرة الانتاجية الزراعية في البلدان النامية ، ولاسيما في أقل البلدان نمواً .

2-ب –منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية ، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادارات الزراعية ، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل ، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية .

2-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب بما في ذلك عن الاحتياطيات من الاغذية ، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها .

الهدف 3 – ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار

3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول عام 2030.

3-2 وضع نهاية لوفيات حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030

3-3 وضع نهاية لأوبئة الأيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الاخرى بحلول عام 2030

3-4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الامراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030

3-5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد ، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة ، وعلاج ذلك

3-6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020

3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية ، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به ، وإدماج الصحة الانجابية في الإستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030

3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة ، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية ، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة .

3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة .

3-أ تعزيز تنفيذ الإتفاقية الاطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان ، حسب الاقتضاء .

3-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول ، وتوفير امكانية الحصول على الادوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة ، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة ، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الاحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة ، ولاسيما العمل من اجل امكانية حصول الجميع على الادوية .

3-ج- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية ، وبخاصة في اقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ، زيادة كبيرة .

3-د- تعزيز قدرات جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، في مجال الانذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية .

الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .

4-1 ضمان ان يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد ، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

4-2 ضمان ان تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة ، بما في ذلك التعليم الجامعي ، بحلول عام 2030

4-4 زيادة عدد الشباب والكبار الذي تتوافر لديهم المهارات المناسبة ، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الاعمال الحرة بنسبة (....) في المائة بحلول عام 2030

4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة ، بما في ذلك للأشخاص ذوي الاعاقة والشعوب الاصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة بحلول عام 2030

4-6 ضمان أن يلم جميع الشباب ، و (....) في المائة على الأقل من الكبار ، رجالاً ونساء على حد سواء ، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة ، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وإتباع أساليب العيش المستدامة ، وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين ، والترويج لثقافة السلام واللا عنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة ، بحلول عام 2030.

4-أ- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة ، والأطفال ، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنلف للجميع .

4-ب -زيادة عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية بنسبة (....) في المائة على الصعيد العالمي للبلدان النامية ، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان

الافريقية ، للالتحاق بالتعليم العالي ، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الاخرى ، بحلول عام 2020 .

4-ج- تحقيق زيادة قدرها (....)في المائة في عدد المعلمين المؤهلين ، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية ، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام 2030.

الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجسنين وتمكين كل النساء والفتيات

5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان .

5-2 القضاء على جميع اشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص ، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من انواع الاستغلال .

5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة ، من قبيل زواج الاطفال والزواج المبكر والزواج القسري ، وتشويه الاعضاء التناسلية للإناث (ختان الاناث).

5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الاسرة المعيشية والعائلة ، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني.

5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة .

5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الانجابية ، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما .

5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية ، وكذلك امكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الاراضي وغيرها من الممتلكات ، وعلى الخدمات المالية ، والميراث والموارد الطبيعية ، وفقاً للقوانين الوطنية .

5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تعزيز تمكين المرأة .

5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات .

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها ادارة مستدامة .

6-1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء ، وايلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة ، بحلول عام 2030

6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف القاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى ادنى حد ، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف ، وزيادة اعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة(....)في المائة على الصعيد العالمي بحلول عام 2030

6-4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من اجل معالجة شح المياه ، والحد بدرجة كبيرة من عدد الاشخاص الذين يعانون من ندرة المياه ، بحلول عام 2030

6-5 تنفيذ الادارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات ، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء بحلول عام 2030

6-6 حماية وترميم النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه ، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات ، بحلول عام 2020

6-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الانشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ، بما في ذلك جمع المياه وإزالة ملوحتها ،

وكفاءة استخدامها ومعالجة المياه العادمة ، وتكنولوجيات اعادة التدوير والعادة الاستعمال ، بحلول عام 2030

6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين ادارة المياه والصرف الصحي .

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .

7-1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول 2030.

7-2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.

7-3 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030

7-أ تعزيز التعاون الدولي من اجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة ، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الاحفوري المتقدمة والأنظف ، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة ، بحلول عام 2030.

7-ب توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية ، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ، بحلول عام 2030.

الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع .

8-1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية ، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 7 في المائة على الاقل سنوياً في اقل البلدان نمواً .

8-2 تحقيق مستويات اعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع ، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار ، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة .

8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الانشطة الانتاجية ، وفرص العمل اللائق ، ومباشرة الأعمال الحرة ، والقدرة على الأبداع والابتكار ، وتشجع على اضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ، ونموها ، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية .

8-4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج ، تدريجيا ، حتى عام 2030 ، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي ، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة .

8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال ، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الاعاقة ، وتكافؤ الاجر لقاء العمل المتكافئ القيمة ، بحلول عام 2030 .

8-6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020

8-7 إتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر واستئصال اسوأ اشكال عمل الاطفال ، والقضاء على السخرة ، وكذلك انهاء عمل الاطفال بجميع اشكاله ، بما في ذلك تجنيد الاطفال واستخدامهم كجنود ، بحلول عام 2025

8-8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون ، وبخاصة المهاجرات ، والعاملون في الوظائف غير المستقرة .

8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030

8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع امكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع وتوسيع نطاقها .

8-أ- زيادة دعم المعونة من اجل التجارة للبلدان النامية ، وبخاصة اقل البلدان نمواً ، بما في ذلك من خلال الاطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى اقل البلدان نمواً.

8-ب- وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020.

الهدف 9- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار .

9-1 اقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود ، بما في ذلك البنى التحتية الاقليمية والعابرة للحدود ، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الانسان ، مع التركيز على تيسير " سبل وصول الجميع اليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة .

9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام ، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الاجمالي ، بما يتماشى مع الظروف الوطنية ، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً .

9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع ، ولاسيما في البلدان النامية ، على الخدمات المالية ، بما في ذلك الائتمانات ميسروة التكلفة ، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق .

9-4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها ، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ اجراءات وفقاً لقدراتها .

9-5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية ، بما في ذلك ، بحلول عام 2030 ، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة(....)في المائة لكل مليون شخص ، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير .

9-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الافريقية ، واقل البلدان نمواً ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والدول الجزرية الصغيرة النامية .

9-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية ، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين امور اخرى .

9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الانترنت في اقل البلدان نمواً بحلول عام 2020.

الهدف 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

10-1 التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل اعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030.

10-2 تمكين وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع ، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الاعاقة أو العرق أو الاثنية أو الاصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك ، بحلول عام 2030

10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج ، بما في ذلك من خلال ازالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية ، وتعزيز التشرعيات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد .

10-4 اعتماد سياسات ، ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية ، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا .

10-5 تحسين تنظيم ورصد الاسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية ، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات .

10-7 تيسير الهجرة وتنقل الاشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية ، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الادارة .

10-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية ، وبخاصة اقل البلدان نمواً ، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية .

10-ب تشجيع المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات المالية ، بما في ذلك الاستثمار الاجنبي المباشر ، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها اليها ، ولاسيما أقل البلدان نمواً والبلدان الافريقية ، والدول الجزرية الصغيرة النامية ، والبلدان النامية غير الساحلية ، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية .

10-ج خفض من تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى اقل من 3 في المائة ، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة بحلول عام 2030.

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .

11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ، ورفع مستوى الاحياء الفقيرة ، بحلول عام 2030

11-2 توفير امكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول اليها ومستدامة ، وتحسين السلامة على الطرق ، ولاسيما من خلال توسيع نطاق النقل العام ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الاشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ، بحلول عام 2030.

11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام ، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام ، بحلول عام 2030

11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي .

11-5 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الاشخاص المتضررين ، وتحقيق تخفيض بنسبة (....) في المائة في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث ، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه ، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة ، بحلول عام 2030.

11-6 الحد من الاثر البيئي السلبي الفردي للمدن ، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها ، بحلول عام 2030

11-7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة ، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول اليها ، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة ، بحلول عام 2030

11-أ- دعم الروابط الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية ، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية .

11-ب- تحقيق زيادة بنسبة (....) في المائة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من اجل شمول الجميع ، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث ، ووضع وتنفيذ الادارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات ، بما يتماشى مع اطار عمل هيوغو ، بحلول عام 2020.

11-ج- دعم اقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية ، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود بإستخدام المواد المحلية .

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

12-1 تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ، مع قيام جميع البلدان بإتخاذ اجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة ، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها .

12-2 تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية ، بحلول عام 2030

12-3 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية عالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف ، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد ، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد ، بحلول عام 2030

12-4 تحقيق الادارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها ، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها ، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الانسان والبيئة ، بحلول عام 2020

12-5 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال ، بحلول عام 2030

12-6 تشجيع الشركات ولاسيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية على اعتماد ممارسات مستدامة ، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها .

12-7 تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة ، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية .

12-8 ضمان ان تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030

12-أ- دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق انماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة .

12-ب- وضع وتنفيذ ادوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية .

12-ج- ترشيد إعانات الوقود الاحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف ، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق ، وفقا للظروف الوطنية ، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة ، حيثما وجدت لإظهار آثارها البيئية على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية ، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها ، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات الملحية المتضررة.

الهدف 13- اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيس للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي .

13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الاخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان ، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار .

13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني .

13-3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ ، والتكيف معه ، والحد من أثره والإنذار المبكر به .

13-أ تنفيذ ما تعهدت به الاطراف من البلدان المتقدمة النمو في إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية إحتياجات البلدان النامية ، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ ، وجعل الصندوق الاخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن .

13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

14-1 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة ، ولاسيما من الأنشطة البرية ، بما في ذلك الحطام البحري ، وتلوث المغذيات ، بحلول عام 2025

14-2 إدارة النظم الايكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها ، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة ، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود ، وإتخاذ الإجراءات اللازمة من إجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات ، بحلول عام 2020

14-3 تقليل تحمض المحيطات إلى ادنى حد ومعالجة آثاره ، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات .

14-4 تنظيم الصيد على نحو فعال ، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة ، وتنفيذ خطط ادارة قائمة على العلم ، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن ، لتصل على الأقل إلى المستويات التي مكن ان تتيح انتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية ، بحلول عام 2020

14-5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية ، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى افضل المعلومات العلمية المتاحة ، بحلول عام 2020

14-6 حظر اشكال الاعانات المقدمة لمصائد الاسماك التي تسهم في الافراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك ، وإلغاء الاعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ، والإحجام عن استحداث اعانات جديدة من هذا القبيل ، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية واقل البلدان نمواً ينبغي ان تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الاسماك ، بحلول عام 2020

14-7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية ، بما في ذلك من خلال الادارة المستدامة لمصائد الاسماك ، وتربية الاحياء المائية ، والسياحة ، بحلول عام 2030

14-أ زيادة المعارف العلمية ، وتطوير قدرات البحث ، ونقل التكنولوجيا البحرية ، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية ، من اجل تحسين صحة المحيطات ، وتعزيز اسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية ، ولاسيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

14-ب توفير امكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق .

14-ج كفالة التنفيذ الكامل للقانون الدولي ، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول الاطراف فيها ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، النظم الإقليمية والدولية لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدامين من جانب اطرافها .

الهدف 15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

15-1 ضمان حفظ وترميم النظم الايكولوجية البرية والنظم الايكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها ، ولاسيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة ، وضمان استخدامها على نحو مستدام ، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية ، بحلول عام 2020

15-2 تعزيز تنفيذ الادارة المستدامة لجميع انواع الغابات ، ووقف إزالة الغابات ، وترميم الغابات المتدهورة وزيادة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات بنسبة (....)على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020

15-3 مكافحة التصحر ، وترميم الاراضي والتربة المتدهورة ، بما في ذلك الاراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات ، والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي ، بحلول عام 2020

15-4 ضمان حفظ النظم الايكولوجية الجبلية ، بما في ذلك تنوعها البيولوجي ، من اجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة ، بحلول عام 2030.

15-5 اتخاذ اجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ، والقيام ، بحلول عام 2020 ، بحماية الانواع المهددة ومنع انقراضها .

15-6 كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية ، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد .

15-7 اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاجتار فيها ، والتصدي لمنتجات الاحياء البرية غير المشروعة ، على مستويي العرض والطلب على السواء .

15-8 اتخاذ تدابير لمنع ادخال الانواع الغريبة الغازية إلى النظم الايكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير ، ومراقبة الانواع ذات الأولوية أو القضاء عليها ، بحلول عام 2020

15-9 ادماج قيم النظم الايكلوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي ، والعمليات الانمائية ، واستراتيجيات الحد من الفقر ، والحسابات ، بحلول عام 2020 .

15-أ- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً .

15-ب- حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الادارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الادارة بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات .

15-ج- تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها ، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة .

الهدف 16- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات .

16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع اشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان .

16-2 إنهاء اساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الاطفال وتعذيبهم .

16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة .

16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع اشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع اشكالها .

16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات .

167- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات .

16-8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية .

16-9 توفير هوية قانونية للجميع ، بما في ذلك تسجيل المواليد ، بحلول عام 2030

16-10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية ، وفقاً للتشريعات الوطنية والإتفاقات الدولية .

16-أ- تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بوسائل منها التعاون الدولي سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات ولا سيما في البلدان النامية ، لمنع العنف ومكافحة الارهاب والجريمة .

16-ب- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة .

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشؤون المالية.

17-1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية ، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

17-2 تنفيذ البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً بما يشمل تقديم 0.7 في المائة من دخلها القومي الاجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية على أن يقدم ما يتراوح من 0.15 إلى 0.20 في المائة منها إلى أقل البلدان نمواً .

17-3 حشد موارد مالية اضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية .

17-4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها ، حسب الاقتضاء ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة .

17-5 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها .

التكنولوجيا

17-6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول اليها ، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها ، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة ، ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة ، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا عندما يتم الإتفاق عليها .

17-7 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية ، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية ، وذلك على النحو المتفق عليها .

17-8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا ويليه بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017 ، وتعزيز استدام التكنولوجيات التمكينية ، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

□بناء القدرات

17-9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذا فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي .

□التجارة

17-10 تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية ، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الانمائية التي وضعتها تلك المنظمة .

17-11 زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة ، ولاسيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

17-12 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة ، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية ، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة ، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصل إلى الأسواق .

□المسائل النظمية

□إتساق السياسات والمؤسسات

17-13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي ، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.

17-14 تعزيز اتساق السياسات من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

17-15 احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

□شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

17-16 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها ، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية .

17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة ، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد .

□البيانات والرصد والمساءلة

17-18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية ، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل ، ونوع الجنس ، والسن ، والعرق ، والإنتماء العرقي ، والوضع كمهاجر ، والإعاقة ، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية ، بحلول عام 2020.

17-19 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الاجمالي ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية بحلول عام 2030.